

Distr.: General
4 August 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 3 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

يشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوستاريكا لدى الأمم المتحدة أن تشير إلى ترشح جمهورية كوستاريكا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025 في الانتخابات المقرر إجراؤها في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، يشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوستاريكا لدى الأمم المتحدة كذلك أن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد من جديد التزام كوستاريكا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية كوستاريكا لدى الأمم المتحدة ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

240822 160822 22-12168 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 3 آب/أغسطس 2022 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترشح كوستاريكا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

مقدمة

- 1 - تقدم كوستاريكا بموجب هذا الكتاب ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025 وذلك في إطار التزامها المستمر باحترام وتعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- 2 - لقد وضعت كوستاريكا نموذج دولة يستند إلى نهج قائم على حقوق الإنسان تسعى من خلاله إلى مواجهة التحديات الوطنية باستجابات تركز على رفاه الأشخاص وكرامتهم. وشكلت هذه الرؤية، بدورها، الأساس الذي يركز عليه الدعم الثابت والقديم العهد الذي يقدمه البلد للنظام العالمي لحماية الحقوق وتعزيزها، الذي يهدف من خلال التضامن والتعاون بين الأمم إلى تحسين الظروف المعيشية لجميع الناس في جميع أنحاء العالم.
- 3 - إن كوستاريكا، إدراكاً منها للتحديات العالمية الخطيرة والمتشابكة التي تفرضها الأزمة البيئية الثلاثية، وعدم المساواة والفقر، والاستقطاب، وخطاب الكراهية، وتقلص المساحات الديمقراطية، فضلاً عن التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنزاعات المسلحة، وإذ تشعر بقلق عظيم إزاءها كلها، تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان بهدف تقديم مساهمة بناءة في عمل المجلس وجميع آلياته ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز أعلى معايير حماية الحقوق من أجل منع النزاعات والعنف والتمييز.
- 4 - كما أن كوستاريكا، الملتزمة التزاماً راسخاً بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ما فتئت تعتبر الحوار وبناء التوافق والتسوية السلمية للمنازعات الوسيلة الناجعة للنهوض بجدول الأعمال المتعدد الأطراف.
- 5 - وللبلد تاريخ عريق من المشاركة في النظام الدولي لحقوق الإنسان. وهو يعمل بشكل وثيق ومستمر مع مختلف آليات حماية حقوق الإنسان ورصدها، بما في ذلك نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل.
- 6 - وأظهرت كوستاريكا أيضاً التزامها بالمشاركة في العمليات التي توسع نطاق الحقوق المعترف بها والمحمية على الصعيدين الوطني والدولي، وبالدفاع عن سيادة القانون على جميع المستويات، والترويج للمقترحات في جميع مجالات تعددية الأطراف. ويعمل البلد على إطلاق ودعم مبادرات ترمي إلى إرساء كل حقوق الإنسان لجميع الناس مع تركيز خاص على من يعيشون أوضاعاً هشة.

التزام تاريخي في الماضي ومستمر في الحاضر

- 7 - على الصعيد الوطني، ينعكس الالتزام التاريخي للبلد باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في استحداث وتفعيل هيكل الدولة وإطارها القانوني، حيث يُتبع نهج قائم على الحقوق بشكل معلن يوفر آليات

ومؤسسات متعددة للوقاية والحماية في ما يتصل بالقرارات الهامة مثل إلغاء عقوبة الإعدام وتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، الذي تحقق منذ القرن التاسع عشر؛ فضلا عن القرار الهام المتمثل في إلغاء الجيش، وتوطيد نظام قانوني تكون بموجبه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها كوستاريكا مساوية لدستورها السياسي أو لها الأسبقية عليه. وفي الآونة الأخيرة، ولمواجهة أحد أكبر التهديدات الذي تصادفه البشرية، انعكس هذا الالتزام في نقاني البلد لتعزيز الاعتراف بحق الإنسان في العيش في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة.

8 - وقد أتى كل ما سبق وليد عمليات ديمقراطية تشاركية على نطاق واسع، أسهمت في تكوينها آراء مستقاة من مجتمع مدني دينامي ومستقل شمل الأوساط الأكاديمية وطائفة واسعة من المنظمات المجتمعية؛ والعمال والنقابات ومؤسسات القطاع الخاص والتنظيمات المهنية؛ والحركات الاجتماعية التي تتعاطى مع الدولة على مستويات مختلفة وتشكل جزءا حيويا من نسيجها الاجتماعي ومن عمل نظامها السياسي.

9 - ولدى كوستاريكا قضاء معزز ومستقل بالكامل يعمل باستقلالية تامة أنشأ وعزز آليات تشاركية وحررة وشاملة للجميع تتيح إمكانية اللجوء إلى القضاء وسبل الانتصاف وإنفاذ الحقوق. ولهذا القضاء أيضا مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، هي مكتب أمين المظالم، منسجمة بالكامل مع المبادئ المتصلة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

10 - ووظفت كوستاريكا استثمارات كبيرة ومستدامة من القطاع الخاص لإعمال حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال سياسات عامة تسعى إلى توسيع مفهوم الاحترام والحماية من خلال التوزيع العادل لفوائد التنمية. كما أنها توفر اعترافا دستوريا بحق جميع سكانها في بيئة صحية ومتوازنة إيكولوجيا، وهو التزام تسعى باستمرار إلى الوفاء به. وتمثل التصنيفات العالية للبلد على دليل التنمية البشرية، ومن حيث التغطية الصحية والحماية الاجتماعية والتعليم، فضلا عن حفظ الطبيعة، تعبيرا ملموسا عن نتائج إطارها المؤسسي وسياساتها المتمحورة حول الإنسان.

11 - بيد أن كوستاريكا، شأنها شأن جميع الدول، تواجه تحديات مستمرة تتطلب جهدا مشتركا لبناء ثقافة السلام وعدم التمييز، والتغلب على الفجوات الإنمائية، والتمسك بالالتزام الذي لا رجعة عنه بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتذكر كوستاريكا أنه لن يكون من الممكن مواجهة تلك التحديات، ومكافحة الفقر وعدم المساواة وعدم الإنصاف، وزيادة المشاركة في التنمية والحياة العامة والسياسية للسكان الذين عانوا تقليديا من التمييز والضعف، إلا باتباع استجابات مستندة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان.

النظام الدولي لحقوق الإنسان

12 - كوستاريكا دولة طرف في كل من الصكوك الدولية الرئيسية وصكوك البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وكانت البلد الأول الذي يصادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1966 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العام نفسه.

13 - وكوستاريكا هي أيضا طرف في تسع معاهدات دولية لحقوق الإنسان، وصادقت على تسعة بروتوكولات اختيارية، وقبلت سبعة من إجراءات تقديم الالتماسات الفردية. وأعلن البلد انفتاحه الكامل على التدقيق الدولي وهو يبقي على دعوة دائمة تسمح بالقيام بزيارات بموجب الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

14 - وحظيت كوستاريكا طوال تاريخها بشرف العمل في أوقات مختلفة كعضو في لجنة حقوق الإنسان سابقا. وخلال تلك الفترات، اضطلعت بدور قيادي هام في إطلاق مبادرات بناءة مثل التثقيف بحقوق الإنسان. وكانت أحد الداعين الرئيسيين إلى إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ابتداء من دورة الجمعية العامة لعام 1965 وحتى إنشائها في عام 1995. وروجت أيضا بعزم لاعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

15 - وما برحت كوستاريكا تدافع عن تعزيز الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها بوصفها ركيزة لقطاعات عدة في عمل الأمم المتحدة وقراراتها. وروجت كوستاريكا خلال فترة ولايتها الأخيرة كعضو غير دائم في مجلس الأمن (2008-2009) لقضايا عدة منها حماية المدنيين في النزاع المسلح، وصون حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، وبذل الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب، وإحقاق العدالة الدولية. ونجحت مؤخرا في تعزيز الاعتراف العالمي بالحقوق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة داخل مجلس حقوق الإنسان من خلال اتخاذ القرار 13/48.

16 - ويقود البلد عمليات إقليمية مختلفة لضمان حقوق الأفراد والامتثال الكامل لمعايير البلدان الأمريكية ويسهم فيها، وذلك باتخاذ إجراءات تشمل طلب فتوى من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن تفسير ونطاق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وحقوق الملكية المستمدة من الميل الجنسي والهوية الجنسية.

كوستاريكا في مجلس حقوق الإنسان

17 - تؤمن كوستاريكا إيمانا راسخا بدور مجلس حقوق الإنسان في تعزيز الحوار والتعاون الدوليين البناءين من أجل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في أنحاء العالم، بوصفهما مبدئين تأسيسيين للأمم المتحدة.

18 - وما برح مجلس حقوق الإنسان يحقق إنجازات هامة منذ إنشائه في عام 2006، وترى كوستاريكا أن من الأساسي بلورة رؤية منظومية تروج لإقامة صلة أفضل بين السياسات والعمليات المؤسسية بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة، استنادا إلى إجراءات تسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية وعدم التمييز والطابع الشامل لحقوق الإنسان وآليات تنفيذها.

19 - وترى كوستاريكا أن من الأهمية بمكان أن يعزز المجلس، من خلال آلياته ومداولاته، تنمية القدرات الوطنية في ما يتعلق باحترام كل حقوق الإنسان وتعزيزها. وينبغي للمجلس أيضا أن يساعد في وضع ترتيبات للإنذار المبكر، ويشجع الحوار بين الأطراف، ويساعد البلدان في جهودها الرامية إلى تحسين أدائها في هذا المجال.

20 - وعلى غرار ذلك، فإن المجلس الذي تطمح كوستاريكا إلى أن تكون جزءا منه اكتسب دور محفل يستقطب المجتمع الدولي لوضع استجابات فعالة للقضايا الناشئة أو الثغرات التاريخية، ومعالجة قضايا منها المساواة بين الجنسين، والآثار المترتبة على التكنولوجيا الرقمية الناشئة (البيانات الضخمة، والشبكات الاجتماعية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني) بالنسبة إلى حقوق الإنسان، والظواهر العابرة للحدود كالأزمة البيئية الثلاثية (تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي)، وتشريد السكان واستخدام الفضاء السيبراني. وفي ما يتعلق بالخطوات المقبلة، يجب على المجلس أيضا أن يفكر مليا في أساليب عمله بطريقة

تمكّنه من أن يظل كياناً دينامياً يفي على نحو مناسب وفي الوقت المناسب بولايته المؤسسية ويواجه التحديات الجديدة التي تصادف البشرية.

21 - وكانت كوستاريكا عضواً في مجلس حقوق الإنسان من عام 2012 إلى عام 2014، وعملت خلال تلك الفترة بنشاط وحزم وبشكلٍ بناء في حوار دائم مع جميع أعضاء المجلس. وأسهمت في تطوير مجالات جديدة للحماية، في ميادين السلام، وفي الربط بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والبيئة، وفي تعزيز التنقيف بحقوق الإنسان، من أجل بناء مجتمعاتٍ جامعة ومسالمة، والترويج لثقافة الوقاية.

22 - وتضطلع كوستاريكا خلال الفترات التي لا تكون فيها عضواً في المجلس، بما في ذلك في الوقت الراهن، بدور فعال في توفير القيادة والدعم لمداولات المجلس وعمله، الذي ما فتئت تعتبر هواجسه هواجسها هي.

23 - وتعمل كوستاريكا بلا كلل على مسألة إلغاء عقوبة الإعدام؛ وتعزيز احترام الحق في الاحتجاج السلمي؛ والمواضيع المتصلة بالجهود المبذولة لمكافحة كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز العنصري؛ والقضاء على العنف القائم على أساس الميل الجنسي؛ وتمكين المرأة اقتصادياً. وهي تشارك أيضاً بفعالية وبشكلٍ بناء في المناقشات المتعلقة بعمل مجلس حقوق الإنسان.

التزاماتنا

24 - سعياً إلى تحقيق الأهداف المقترحة للفترة 2023-2025، وبغية تعزيز العمل الجاري أصلاً في المجلس عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، تتعهد كوستاريكا بالالتزامات التالية:

على الصعيد الوطني

(أ) تعزيز آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما المدافعين عن البيئة؛ وضمان أن الآليات القائمة المتعلقة بالحماية وإمكانية اللجوء إلى القضاء تعزز الحماية حتى يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان من القيام بأنشطتهم من دون أن يكونوا عرضة للتهديدات أو العنف.

(ب) مواصلة وتعزيز عملية الحوار مع الشعوب الأصلية من خلال تنفيذ الآلية العامة للتشاور مع الشعوب الأصلية، التي تُعْمَلُ الحقّ المعترف به في التشاور الحر والمسبق والمستنير لضمان مشاركة تلك الشعوب في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا التي تمسها مباشرة؛ ومواصلة التنفيذ المرحل للخطة الوطنية لاسترداد أراضي الشعوب الأصلية في كوستاريكا للفترة 2016-2022، بهدف إنهاء النزاعات المتصلة بحيازة الأراضي وأمن السكان.

(ج) تنفيذ خطة عمل السياسة الوطنية من أجل مجتمع خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب للفترة 2014-2025، والعمل، في هذا الإطار، على مواصلة تنفيذ خطة الإدماج الوطنية، التي تشمل مجالات عملها الاعتراف بالتنوع، بهدف تعزيز الاعتراف بالتنوع الثقافي سعياً إلى تحقيق التعايش والألفة الاجتماعية.

(د) مواصلة تنفيذ التدابير الإدارية المعتمدة لمكافحة التمييز القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، والاعتراف بحقوق الملكية، وضمان عدم التمييز في المؤسسات العامة، والسماح بذكر الهوية

الجنسانية في المستندات العامة؛ ومواصلة عملية مواءمة التشريعات مع فتوى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن أوجه عدم التوافق مع الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ميثاق سان خوسيه).

(هـ) مواصلة تعزيز الالتزام الوطني بحق النساء والفتيات في حياة خالية من العنف؛ ومنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه؛ والعمل على خفض معدلات قتل الإناث والعنف ضد المرأة؛ وتوفير الموارد وإمكانية اللجوء إلى القضاء لضحايا العنف؛ وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

(و) مواصلة تنفيذ التدابير الإدارية والقانونية المعتمدة لمكافحة التمييز القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية.

(ز) المضي في تنفيذ قانون الاستقلالية الشخصية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن ممارسة هؤلاء الأشخاص الأهلية القانونية ممارسة كاملة وفقا لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والعمل على ضمان أن يكون تنقيح الإطار الناظم للصحة العقلية متماشيا مع الاتفاقية.

(ح) التشجيع على استخدام وتطوير أحدث التكنولوجيات المتجددة التي، نظرا لإمكاناتها التحولية، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي في ما يتعلق بالتمتع بالحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة، والحد من انبعاثات الكربون وزيادة القدرة على تحمل تغير المناخ، ودعم الانتقال إلى اقتصاد دائري وشامل للجميع، بما يعزز انتقالا عادلا في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هناك تركيز شامل للقطاعات على احترام حقوق الإنسان طوال الوقت.

على الصعيد الدولي

(أ) تتعهد كوستاريكا بأن تعمل، بوصفها عضوا كاملا العضوية في المجلس، على تعزيز ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والدفاع عنها وتحسين أدائها، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان نفسه والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، فضلا عن الهيكل المؤسسي الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والآليات التي أنشأها المجلس لذلك الغرض، بما فيها الإجراءات الخاصة.

(ب) ستواصل تقديم دعم مستمر لعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(ج) ستواصل تعزيز أعمال الحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة؛ والتعاون في عمليات الحوار والتفاوض لضمان استجابة الهيكل الدولي بفعالية وفي الوقت المناسب لآثار الحالات المستجدة الناجمة عن أزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور حالة المحيطات على التمتع بحقوق الإنسان؛ ودعم عمل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة.

(د) ستكفل مراعاة التمييز ضد النساء والفتيات وانتهاك حقوقهن، بطريقة شاملة لعدة قطاعات في كل المبادرات وعمليات الدعم التي تروج للمساواة وعدم التمييز والقضاء على العنف ضد المرأة.

(هـ) ستدعم المبادرات الرامية إلى مكافحة كل أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز المتعدد الأشكال والمتعدد الجوانب، مع إيلاء اهتمام خاص للحالات التي يواجهها السكان المتحدرون من أصل أفريقي والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين.

- (و) ستحافظ على التزامها بعملية تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.
- (ز) ستعزز التعاون مع الآليات التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك ولايات الإجراءات الخاصة، عن طريق متابعة توصياتها ومساعدتها التقنية وبلاغاتها؛ والإبقاء على دعوتها الدائمة لتلك الآليات لزيارة البلد؛ والعمل على ضمان قدرة تلك الآليات على القيام بعملها بشكل مستقل وآمن.
- (ح) ستواصل وتحسن تنفيذ نظام رصد توصيات حقوق الإنسان بهدف تعزيز العمليات المتاحة لكوستاريكا من أجل الامتثال لكل التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان ومتابعتها.
- (ط) ستروج لنهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة التنقل البشري، سواء تعلّق ذلك باللاجئين أو المهاجرين أو المشردين داخليا، مع التركيز بوجه خاص على التضامن والتعاون والمسؤولية وتقاسم الأعباء.
- (ي) ستشارك بشكل بنّاء وشفاف في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وستضطلع بمتابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة بنتيجته من خلال خطة عملها لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل ونظام رصد توصيات حقوق الإنسان.
- (ك) ستروج للحق في التمتع بأعلى معايير الصحة، عبر دعوتها إلى الإنصاف في الحصول على اللقاحات والعلاج والتكنولوجيات الصحية، من خلال آليات تجميع التبرعات للوصول إلى التكنولوجيات والابتكار والملكية الفكرية.
- (ل) وستولد أوجه تآزر وتقيم تحالفات مع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بما يتيح للأعضاء الجدد اتخاذ إجراءات فورية وإجراء متابعة، عند انتهاء ولايتها، للقضايا التي ستكون قد تناولتها خلال عضويتها في المجلس.